التحليل المقاصدي لمسألة تأجيل البدلين في المعاضات وأثره في الحكم على تطبيقاتها المعاصرة

عبدالعظيم أبوزيد

أستاذ مشارك في كلية الدراسات الإسلامية

جامعة حمد بن خليفة في قطر، وأستاذ زائر في جامعة القديس بونيفاس، كندا

المستخلص. وجدت بعض النصوص الشرعية التي تنهى عن تأجيل البدلين في المعاضات المالية، فوقفت عندها بعض الآراء الفقهية المعاصرة في بعض التطبيقات وقوفاً ظاهرياً دون تحليل، وخالفها كذلك في حالات أخرى دون قيام ما يستدعي التفريق بينهما في الحكم. وفي بعض الحالات التي وقفت عندها تلك الآراء على ظاهر النهي لا نراها وقفت عنده وقوفاً حقيقياً، بل نراها قد خالفته بالدلالة على مسالك غير مباشرة تؤدي إلى ذات النتيجة من حدوث تأجيل العوضين. وهذه الاجتهادات المعاصرة تدل على أصل قيام الحاجة إلى تأجيل البدلين في بعض معاملاتنا المالية المعاصرة؛ لكن ربما تكون الاجتهادات المعاصرة قد توسعت في ذلك مع قيام ما يستدعي المنع في بعض الحالات، أو تشددت مع عدم قيام ما يستدعي الحظر في حالات أخرى، وذلك بمقتضى أصل مقاصد النهي في هذه المسألة. يأتي هذا البحث ليحقق في غايات الشريعة من أصل النهي عن تأجيل العوضين، ويردها إلى أصول النهي المعروفة من مثل الربا أو الغرر، ثم ليحقق في التطبيقات المعاصرة التي يقع فيها موجب النهي في تأجيل العوضين، فيفصل في هذه التطبيقات ويحدد المقبول منها والجائز بناءً على تحليل مقاصد النهي في أصل المسألة من وجه، وعلى مدى الحاجة إلى التطبيق المعاصر لها، وبيان الآثار الإيجابية أو السلبية لذلك التطبيق.

الكلمات الدالة: تأجيل البدلين، مقاصد الشريعة الإسلامية، الوعد، ربا البيع، التمويل الإسلامي.

تصنيف JEL: B590

تصنيف KAUJIE: B2, C2

مقدمة

يملك النقد ليشترى، فأجازت الشريعة الشراء بثمان آجل، مع مراعاة أن الشريعة لا تشجع على التوسع في الدَّين لشراء غير الضروريات أو الحاجيات، أو على شرائها لكن مع الترفه.

فالبَّيع بالثمن المؤجل والسَّلَم حاجة عامة اعتبرتها الشريعة فأجازتهما لذلك، واغتفرت الغرر المتضمن فيهما، من حيث احتمال عجز صاحب العوض المؤجل عن تسليم ما التزم به، كما اغتفرت الزيادة التي قد تكون لأجل التأجيل، لأن خير هذين العقدين يربو على ضررهما. ثم إن الضرر الاقتصادي الذي يكون في التعامل المباشر بالنقد (ربا القرض)، ليس كالضرر الذي يكون هنا في الزيادة في العوض المؤجل، فهو هنا أقل بكثير، ويقابله كثيرٌ من النفع.

أما تأجيل البدلين معًا، فهو الإشكالية والقضية التي تحتاج إلى تفصيل، وتفصيلها هو موضوع هذه الدراسة. اعتمد البحث منهجًا تحليليًا شرعيًا بغية بيان المقاصد الشرعية الجزئية المرتبطة بالأحكام، ولم يطلع الباحث على دراسة سابقة تناولت هذا الموضوع من الوجه المقاصدي، وإن وجدت بعض الدراسات التي تكلمت عن مسألة تأجيل العوضين من الوجه الفقهي.

1. النهي عن تأجيل البدلين ومقصده التشريعي:

وردَّ النبي عن بيع المؤجل بالمؤجل، وذلك بنص الحديث "نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الكالئ بالكالئ"⁽³⁾. وهو نصٌ وقع الكلام في ثبوته، لكن اجتمع الفقهاء على العمل بمضمونه. يقول الشوكاني (الشوكاني، (د.ت.)، 2/ص 56) في

يُتصور ارتباط قضية تأجيل أحد البدلين أو كليهما في عقد البيع بمحظورين شرعيين: الغرر، من حيث احتمال عدم قدرة صاحب العوض المؤجل على الوفاء بالتزامه وتسليم العوض المؤجل؛ والربا من حيث احتمال الزيادة في العوض المؤجل. والتأجيل إما أن يكون لأحد العوضين أو لكليهما؛ فإن كان التأجيل لأحدهما ارتبط الأمر بالغرر، وكذا بالربا إن اتحد جنس العوضين وزاد العوض المؤجل عن الحال؛ وإن كان التأجيل لكليهما ولأجل واحد ارتبط الأمر بالغرر فقط.

وتوضيحًا للأمر الأول؛ أي أمر تأجيل أحد البدلين فحسب، فإن بيع سلعة مؤجلة بنقد حاضر، وهو السَّلَم، يشابه بيع السلعة الحالة بالنقد المؤجل، من حيث إن كلاً منهما ينطوي على الغرر باحتمال عجز المدين بالنقد أو بالسلع عن تسليم ما التزم به، وكذا من حيث إن كلاً منهما محلٌّ للزيادة في أحد العوضين تعويضًا عن الزمن⁽¹⁾، وقد جاز ذلك في الشرع مع أن فيه شيئًا من شبهة الاستغلال التي نرى مثيلها في الربا.

لكنَّ كلاً من البيع بالثمن المؤجل والسَّلَم حاجة عامة، والأصل فيهما أن البيع حقيقي، فالمشتري بثمان آجل محتاج إلى السلعة لا أنه متورِّق⁽²⁾، والبائع في السَّلَم محتاج إلى الثمن لتجيز المبيع لا أنه متورِّق كذلك، فضلاً عن أن السَّلَم عقد إنتاجي في الأصل يحقق فوائد اقتصادية واجتماعية، فالمشتري والبائع فيه كاسبان، وكذا المجتمع. والبيع بثمان آجل حاجة عامة كذلك، فكثير من الناس لا

(1) المشتري في السَّلَم يشترى الشيء عادة بأقل من ثمنه تعويضًا عن تأخير قبض المبيع، والبائع في البيع المؤجل يبيع الشيء عادة بأعلى مما يبيعه بالنقد تعويضًا عن تأخير استلام الثمن.

(2) التورق هو شراء السلعة بالأجل لغرض إعادة بيعها بالنقد، أي لقصد التورق، وهو الحصول على الورق (النقد).

(3) هذا الحديث رواه: الدار قطني في السنن (1996م، 3/ص 60). الحديث: (269) عن ابن عمر، والحاكم المستدرک، (1986م، 2/ص 57) عن ابن عمر، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجه، ج 2، ص 57.

كان غرض المتعاقدين في عقود المستقبلية هو التحوط، بأن خاف المشتري ارتفاع ثمن السلعة في المستقبل فأراد تثبيت ثمنها الآن، وخاف البائع من هبوط ثمنها في المستقبل فأراد تثبيت ثمنها الآن. أي كانت توقعاتهما متعكسة فالتقيا على تثبيت ثمن السلعة الآن ليجري التقابض في المبيع والتمن في تاريخ محدد في المستقبل؛ فهنا لا قمار، بل غرر فاحش ناجم عن تأجيل كل من العوضين. والشريعة تغتفر تأجيل دفع الثمن في البيع مؤجل الثمن للحاجة كما تقدم، إذ يكثر في الناس العاجزون عن دفع الأثمان نقدًا. وتغتفر الشريعة كذلك تأجيل المبيع في عقد السلم للحاجة كذلك، إذ يكثر في الناس كذلك المحتاجون إلى نقد يمولون به كلفة إنتاجهم، وعقد السلم يردف حركة الإنتاج في الاقتصاد، فينتفع كل المجتمع بذلك. أي أن حاجة الناس متحققة في تأجيل دفع الثمن لوحده في البيع مؤجل الثمن، ومتحققة في تأجيل تسليم المبيع لوحده، كما في عقد السلم، فاغتفرت الشريعة الغرر المصاحب لتأجيل أحد العوضين للحاجة كما تقدم.

والحقيقة أن الحاجة العامة التي يمكن للغرر(غرر الجهالة) أن يُغتفر معها لم تكن قائمة في الزمن الأول لتأجيل العوضين معًا، فلا حاجة عامة كانت متصورة لتأجيل العوضين معًا آنذاك، وذلك لبساطة المعاملات آنئذ، وكفاية عقد الاستصناع في تحقيق غاية اقتناء غير الموجود. أما في زماننا مع تعقد المعاملات المالية، وحاجة المصنعين أو التجار الموردين مثلاً إلى تأمين موادّ مستمرة لصناعاتهم أو تجاراتهم وتثبيت أسعارها سلفاً، فقد قامت الحاجة إلى تأجيل البدلين، وانتفى أو قلّ احتمال عدم قدرة الطرفين على الوفاء بالتزاماتهما بسبب انضباط الأسواق وتعدد ضمانات الدفع، ولا سيما مع وجود الأسواق المالية المنظمة التي تضمن التنفيذ وسداد التزامات الطرفين.

هذا الحديث: "صحّحه الحاكم على شرط مسلم، وتعقب بأنه تفرد به موسى بن عبيدة الرندي، كما قال الدار قطني وابن عدي، وقد قال فيه أحمد: لا تحل الرواية عنه عندي، ولا أعرف هذا الحديث عن غيره. وقال: ليس في هذا حديث يصح، ولكن إجماع الناس على أنه لا يجوز بيع ذَيْنِ بَذَيْنٍ، وقال الشافعي: أهل الحديث يوهنون هذا الحديث".

ويتصور وجه النهي عن مؤجل البدلين في أمرين مردهما إلى الغرر⁽⁴⁾ بمعنييه السابقين: القماري أو المتضمن للجهالة، لا للربا ما دام الأجل واحداً⁽⁵⁾. والقمار حاصل في العقود التي يتأجل فيها البدلان ويكون القصد فيها المضاربة على الأسعار المستقبلية للسلع دون قصد مبادلة حقيقة؛ أي فتنتهي بدفع الفوارق لا بالتسليم الفعلي للسلعة المبيعة. ومن ذلك ما يعرف في زماننا بالمستقبليات (Futures) التي الغرض منها المضاربة السعرية، لا التحوط من تغير فاحش غير محسوب على سعر سلعة ما في المستقبل، حيث يتبايع اثنان في سوق مالية منظمة سلعة محددة الجنس والنوع والكم والسعر وأجل "التسليم"، حتى إذا بلغ الأجل نظراً في سعر السوق؛ فإن زاد عن السعر المتفق عليه كان الربح المشتري، فدفع إليه البائع الفرق؛ وإن قلّ عن المتفق عليه، كان الربح البائع فدفع إليه المشتري الفرق؛ فلا ينتهي البيع بالتسليم الفعلي للمبيع والتمن، بل بدفع الفرق؛ فكان العاقدان كالمقامرين على سعر هذه السلعة المستقبلي وليس متبايعين حقيقة.

هذا ما دام الغرض هو الترخ من فروق الأسعار؛ أما إن

(4) يتحقق الربا أيضاً لو كان العوضان ربويين، لأن تأجيل بيع الأموال الربوية فيه ربا النسيئة، وينضم إليه ربا الفضل لو اتحد جنس العوضين وزاد أحدهما قدرًا على الآخر.

(5) هذا إلا أن يكون العوضان من الأموال الربوية، فهنا يرتبط الأمر بربا البيع فيقع ربا النسيئة، وسيأتي تفصيل هذا في مسألة تثبيت سعر الصرف.

ينضبط بالوصف، ويغلب على الظن إمكان تسليمه لا على سبيل السَّلَم. ولا سيما أن الإجارة بيعٌ في الحقيقة (بيع المنافع) كما هو شائع عند الفقهاء. ولا يوجد ما يستدعي تمييزها عن البيع في هذا الاعتبار، وكون المنفعة (المبيع) في الإجارة يحصل شيئاً فشيئاً أمرٌ غير مؤثر حقيقة، لأن هذه المنفعة غير موجودة أصلاً عند العقد كما أنَّ المبيع غير موجود أصلاً عند العقد.

وفضلاً عن هذا، فإن التطبيق المعاصر الشائع لعقد الاستصناع يتضمن تأجيل البديلين في عقد مُلزم للطرفين منذ توقيعه، وبه أخذ مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ومن تطبيقاته الشائعة بيوع العقار على المخططات (مجمع الفقه الإسلامي، 1992م، قرار رقم 65).

وعليه، إذا قبلنا هذا الاجتهاد من الحنابلة والاجتهادات المعاصرة بلزوم عقد الاستصناع منذ توقيعه على الرغم من تضمينه لتأجيل العوضين، واعتبرنا الحاجة العامة القائمة اليوم بتأجيل العوضين لأجل التحوط مع عدم قيام مقتضى المنع للغرر بسبب تطور الأعراف وضمان التنفيذ، فيمكن القول اليوم بإمكان تسويق تأجيل البديلين في البيع إنْ ضُمِّن التنفيذ فعلاً أو نُدِّر احتمال الإخلال بالعقد بحسب العرف والعادة، فلا يكون في ذلك محذور شرعي بحسب الظاهر ما دام الباعث على العقد هو التحوط لا المضاربة السعرية (المجازفة).

أي فيتقيد هذا بشرط أن ينتفي الغرر الممنوع حقيقةً، لأنَّ تحريم الغرر مرتبط بوزن مفاسده ورجحانها في مقابل الحاجة إليه، ولذا اغتفر الغرر القليل، واغتفر الغرر لأجل الحاجة كما تقدم؛ فإن قامت الحاجة إلى عقود مشتملة على الغرر (العادي لا القماري) وانتفعت الذريعة بها إلى القمار، ولم يكن مؤدياً إلى نزاع وخصومة أمكن القول بقبولها. يقول ابن تيمية (ابن تيمية، (د.ت.، ص 172): "ومفسدة الغرر أقل من الربا،

والواقع أنه قد وجد في اجتهاد الفقهاء ما تضمن تأجيل البديلين في المعاوضة وأجيز، فالحنابلة في قول لا يشترطون في الإجارة الموصوفة في الذمة تعجيل الأجرة⁽⁶⁾، فتضمن الإجارة على هذا تأجيل البديلين، ولا يخفى أن الإجارة هي بيع المنافع، فهي بيع في الجملة ومعاوضة اشتملت على تأجيل البديلين ومع هذا جازت⁽⁷⁾. كما أجاز بعض الحنفية تأجيل العوضين في الاستصناع في بعض الحالات⁽⁸⁾.

وإذا جاز تأجير أصل غير معيّن، ينضبط بالوصف، لا يملكه المؤجّر ويغلب على الظن إمكان تسليمه، لا على سبيل السَّلَم، باعتبار انتفاء الغرر أو انتفاء الغرر الفاحش المفسد للعقود، وجب كذلك أن يجوز بيع غير معيّن،

(6) قيد بعض الحنابلة هذا الجواز بشرط أن لا تعقد هذه الإجارة بلفظ السَّلَف أو السَّلَم؛ فإن عُقدت بهما وجب تعجيل الأجرة! وهذا أمر غير معقول المعنى ووقوف على الشكليات في عقود لا يعني فيها الشكل شيئاً، بل العبرة كل العبرة بمضامينها ومقاصدها، حتى صاغ الفقهاء في ذلك قاعدة "العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني". (السيوطي، 1403هـ، ص 166). أي أن العقد ينبغي أن يكيف فقهاً باعتبار مقصد العاقد من اللفظ المستخدم؛ فلو قال: بعثك هذه بلا ثمن، فالعقد هبة؛ ولو قال وهبتهك بعشرة، فالعقد بيع. وفي هذا السياق، فإن كثيراً من الفقهاء لم يراع اللفظ في قضية الأضباع أيضاً اعتباراً بالنية والمضامين مع أن الأضباع أخطر بكثير من البيوع والمعاملات المالية؛ فأجازوا عقد النكاح بكل ما يدل على التملك.

(7) انظر شرح منتهى الإرادات للبهوتي، (د.ت.، 2/ ص 252) وكتاب الكافي في فقه ابن حنبل لابن قدامة (د.ت.، 2/ ص 169) وجمهور الفقهاء يوجبون تعجيل الأجرة خروجاً من بيع الدين بالدين، أي الكالئ بالكالئ. انظر بداية المجتهد لابن رشد (الحفيد)، (د.ت.، 2/ ص 182).

(8) ذهب الحنفية إلى جواز عقد الاستصناع، وأجازته الجمهور بشروط السَّلَم، ومنها قبض الثمن، فلا يتأتى فيه على قولهم تأجيل البديلين والحنفية لم يقولوا بلزومه حتى لا يقع البيع في محذور تأجيل العوضين، لكن نُسب إلى بعض فقهاء القول بلزومه منذ اليوم الأول، وهي نسبة ضعيفة. والمعروف أن أبا يوسف قال بلزومه في حق المستصنع بشروع الصانع بالعمل، وذلك حتى يرتفع الضرر عن الصانع إن تعذر عليه بيع المصنوع بعد أن عدل المستصنع عن رأيه ولم يتم عقد الاستصناع. انظر تفصيل المسألة عند الحنفية في حاشية ابن عابدين (1407هـ، 4/ ص 170) وكتاب المحيط البرهاني لابن مازة ((د.ت.، 136/7).

اقتصاديًا على دول أخرى بحيث صارت عملتها هي المقبولة عالميًا دون العملات المحلية الأخرى. وغيرُ خافٍ حاجةُ المصارف الإسلامية، ولا سيما بسبب طبيعتها التي تستدعي المتاجرة بالسلع، إلى تثبيت سعر الصرف لسداد الالتزامات المالية المستقبلية؛ كأن يستورد المصرف الإسلامي لحسابه سلعة وفق اعتماد مستندي يجيز له تأجيل دفع ثمن البضاعة المستوردة، أو تحتاج المصارف لتعاملات فيما بينها إلى تثبيت سعر الصرف سلفًا في التزامات متقابلة بالدفع فيما بينها.

ونصوص الشريعة تستلزم منع تثبيت سعر الصرف سلفًا مع الالتزام بذلك، لأن هذا التثبيت مع الالتزام إنما هو عقد يتأخر تنفيذ مقتضاه، فيقع تأجيل البدلين في الصرف. ونصوص الشريعة في الصرف صريحة في اشتراط التقابض في العوضين، كبيع الذهب بالذهب أو بالفضة؛ أو بدليهما في الثمنية في أيامنا، أي النقود، فيشترط التقابض في بيع العملات ببعضها أو بالذهب أو بالفضة.

وتتجلى الحكم الاقتصادي في اشتراط التقابض في صرف العملات بشكل عام في أمرين:

الأول منهما: سد الطريق على التحايل على ربا القرض بعقد الصرف، كأن يكون سعر صرف الدينار يساوي عشرة دراهم، فيبيعه (يقرضه) عشرة دينار حالة بمئة وعشرين درهماً مؤجلة إلى شهر، فينتفع البائع (المقرض) عشرين درهماً مقابل الأجل.

والثاني: منع المضاربات في العملات عن طريق البيع الأجل لها، وهو الأمر ذو الأثر الاقتصادي بالغ السوء؛ فالمضاربات في العملات تؤدي إلى فقد النقود لوظائفها الاقتصادية الأساسية، وهي كونها مخزنًا للقيمة، وأداة للتداول والحصول على السلع والخدمات، ومعياريًا تقاس به قيم الأشياء الأخرى. فمع المضاربات

فلذلك رخص فيما تدعو الحاجة إليه .. مثل بيع العقار جملة [أي دون ذكر مفصل لما فيه] .. ومثل بيع الحيوان الحامل أو المرضع". وسيأتي مزيد بيان في هذه المسألة حين الحديث عن تطبيق المراجعة المصرفية.

2. تطبيقات الأخذ بتسوية تأجيل العوضين بالشروط المذكورة

1-2 التطبيق الأول: تثبيت سعر الصرف لأجل التحوط

يقع تأجيل العوضين في عقد الصرف، ومثله سائر الأموال الربوية، تحت النهي المباشر في حديث عبادة بن الصامت "الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح مثلاً بمثل، يداً بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف، فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد" (9). ويقع النهي عن تأجيل سائر الأموال (غير الربوية) تحت النهي عن بيع الكالء بالكالء، وقد تقدم الكلام في بيع الكالء بالكالء. ومقصد النهي واحدٌ فيما يبدو في الأموال الربوية وغير الربوية، وهو النجاء عن الغرر الذي يتضاعف بتأجل البدلين، وسد الباب أمام المضاربات السعرية. ويزداد هذا المقصد أهمية واعتباراً في بيع الأموال الربوية، لأنها أموال مهمة كما تقدم، فينبغي أن يُعنى بها أكثر من غيرها، فتحاط بجملة أحكام تضمن صيانتها عن تلاعب الناس بها.

والواقع أن تثبيت سعر الصرف تحوطاً قد غدا من الحاجات التجارية في زماننا ولا سيما مع اضطراب أسعار الصرف واعتماد عملات بعينها، كالดอลลาร์ واليورو مثلاً، في التجارة الدولية. وهذا من إفرازات استبدال الناس مختارين أو مضطرين لعملة الذهب والفضة بهذه العملات الورقية الاصطناعية⁽¹⁰⁾، ومن إفرازات هيمنة بعض الدول

(9) أخرجه مسلم في صحيحه (د.ت، 3/ص 1211. الحديث: 1587).

(10) أي التي أعطاه اصطلاح الناس ورضاهم بها قيمةً دون أن يكون لها قيمة في ذاتها.

الممنوع للطرفين؛ أي أنه ينبغي للمصرف الراغب بالتحوط، بحسب المعايير، أن يكون له الحق في أن يترك التصارف مع الطرف الآخر الملزم. لكن من الطبيعي مع هذا الحق أن يترك المصرف المتحوط الاتفاق على الصرف، ويجري عملية الصرف في السوق إن وجد سعر الصرف آنئذٍ أنسب له، وأن يختار تنفيذ الصرف مع ذلك الطرف في الحالة التي يكون فيها سعر السوق أعلى من السعر المثبت في المواعدة على الصرف. فهل يوجد عملياً طرف مستعد لتقديم التزام بسعر صرف لا يكون الطرف الآخر ملتزماً فيه؟!

الواقع أن من يدخل في عقد صرف مستقبلي هو مضارب على الأسعار أو متحوط، والأصل أن الطرفين يدخلان في اتفاق على صرف أجل لغرض التحوط إن كانت لديهما التزامات متقابلة، أي يحتاج كلٌ إلى عملة الطرف الآخر ويخشى ارتفاع سعر صرفها في السوق. وعندما يكون الغرض هو المضاربة السعرية، يكون للطرفين توقعات متعاكسة، أحدهما بارتفاع سعر عملة، ما والآخر بهبوطها⁽¹¹⁾.

وعليه فإن الطرف الذي يدخل في مواعدة على الصرف مع المصرف الإسلامي المتحوط هو إما متحوط كذلك أو مضارب، ومع الحكم بوجوب عدم لزوم المواعدة على الصرف في حق أحد الطرفين بحسب هذا المعيار، فإنه يتعذر غرض التحوط أو المضاربة في الطرف الثاني، لأن التحوط لا ينفع إلا مع إلزام الطرف الآخر بتنفيذ الصرف.

بالعملات تضطرب هذه الوظائف على نحو قد يؤدي إلى تدهور العملة، وبالتالي إلى خراب الاقتصاد، كما جرى في أزمة دول نمور آسيا سنة 1997م. ولذا تشددت الشريعة الإسلامية في بيع النقود واشترطت بيعها ببعضها حالة، ولم تجز التأجيل فيها.

1-1-2 هل المواعدة بين المتصارفين على الصرف مستقبلاً بديلٌ صالح ومقبول لعقود الصرف المؤجلة؟

صدر عن المجمع الفقهي الدولي قرار بمنع الصرف المؤجل، ومنع هذا القرار المواعدة على الصرف دون تفريق بين مواعدة ملزمة أو غير ملزمة (مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرار رقم: 102(11/5)).

وذهبت بعض المعايير الشرعية الصادرة في الصرف إلى منع المواعدة الملزمة بين طرفي العقد على إيقاع صرف مؤجل، وأجازت بالمقابل الوعد الملزم لطرف واحد. ولم تفرق هذه المعايير فيما منعت أو أجازته بين كون الغرض من الصرف المتاجرة في العملات عبر المضاربة السعرية أم التحوط. فجاء في نص المعيار الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة في البحرين: "تحرم المواعدة في المتاجرة في العملات إذا كانت ملزمة للطرفين ولو كان ذلك لمعالجة مخاطر هبوط العملة. أما الوعد من طرف واحد فيجوز ولو كان ملزماً" (أيوفي، المعيار الشرعي رقم (1)).

والسؤال هنا هو هل حكم المعايير هذا عملي وصحيح، وهل ثمة فرق عملي بين وعد ملزم لطرف واحد ووعد ملزم للطرفين؟

يحتاج المصرف الراغب بالتحوط بناءً على ما قرره المعايير إلى أن يجد من يعطيه وعداً ملزماً بدفع العملة المطلوبة بسعر الصرف المحدد، دون أن يكون المصرف بالمقابل ملتزماً بتنفيذ هذا الصرف لئلا يتحقق الإلزام

(11) هذا في الصورة البسيطة من المتاجرة في العملات، أما مع وجود الخيارات غير المجانية (options)، فإن بائع الخيار المتصارف أجلاً على عملة بسعر معين هو رجل يتوقع استقرار سعر العملة، ليكون ما يجنيه هو ثمن الخيار، لأن مشتري الخيار سيشتري من السوق إن كان الثمن أرخص له، وسيستخدم الخيار وينفذ عقد الصرف إن كان الثمن أعلى، فبائع الخيار يتوقع في الحقيقة استقرار الأسعار، لأنه لو كان يتوقع تحركه لغير مصلحته، أي ارتفاع السعر، فلن يبيع خياراً ويلزم نفسه بما يعود عليه بالخسارة.

يقوم اتفاق بين مصرفين إسلاميين على تقديم العون لبعضهما البعض بتقديم المصرف المعين للمصرف المتحوط وعداً ملزماً بالصرف بالعملة التي يريدها عندما يحتاجه دون أن يستفيد حقيقةً مقدّم هذا الوعد الملزم. وبالنظر إلى الواقع العملي فإن هذا العون نادر الوقوع، بدليل أن أكثر المؤسسات المالية الإسلامية تفضل بديلاً عن ذلك هيكله عقود شكلية تؤدي من حيث النتيجة إلى نشوء التزامات متقابلة بتبايع عملتين مستقبلاً بسعر محدد سلفاً، وأكثر ما تستخدم في ذلك عقود التورق.

وقبل النظر في هذا البديل القائم على التورق نشير إلى أمر مهم آخر مرتبط بالمواعدة على الصرف غير أمر عدم فاعلية هذه المواعدة، وهو محل هذه المواعدة، فهو إن كان على أمر محظور في ذاته، فينبغي أن تكون المواعدة عليه غير جائزة. والحقيقة أن فعل الصرف بنفسه في الصرف المؤجل الذي يفعل في وقت واحد مشروع بذاته، لكن الالتزام بفعله مستقبلاً هو الممنوع، ولذا أجاز بعض فقهاء المذاهب المواعدة عليه، ولو كان فعل الصرف نفسه حراماً لما أجازوه هؤلاء الفقهاء، لأن التواعد والتواطؤ على فعل الحرام حرام، كالتواطؤ بين المقرض والمقترض على أن يدفع الأخير للأول زيادة على مبلغ الدين ولو على سبيل الوعد من طرف واحد وهو المقترض، بل ولو كان وعده غير ملزم له أيضاً. لكن لما كانت المواعدة على الصرف الجائز لا تتضمن التزاماً أجازها بعض الفقهاء، كالشافعية⁽¹⁵⁾ وابن حزم. وهو ما عبّر عنه ابن حزم (د.ت.، 2/ص513) بقوله: "والتواعد في

وكذا الحال مع غرض المضاربة، لأن المضارب على سعر الصرف لن يقبل على اتفاق الطرف الثاني فيه غير ملزم، لأنه بغياب الإلزام لن تتحقق له المضاربة، إذ سترك الطرف المتحوط الاتفاق ويشتري العملة التي يريد في السوق إن وجد السعر أفضل له هناك. أي فإن قصد المضاربة السعرية لا يتحقق عملياً أيضاً في هذه الحالة، لأنه لن يعود على الطرف الثاني الذي يقدم وعداً ملزماً بالصرف للمصرف المتحوط أي فائدة. هذا إلا إن أخذ الطرف الثاني عوضاً مالياً عن الالتزام بالصرف الذي يقدمه إلى المصرف المتحوط، فتكون فائدته هو هذا العوض⁽¹²⁾؛ لكن هذا ممنوع شرعاً كذلك⁽¹³⁾، لأن العملية تصبح مقامرة حينئذ، كالتأمين التجاري؛ إذ تقوم على وجود طرف مؤمن وآخر مستأمن من مخاطر تغير سعر الصرف بعوض يُتفق عليه⁽¹⁴⁾.

وهكذا، فإن المواعدة على الصرف بإلزام طرف واحد حلٌّ غير عملي، لأن الطرف الثاني الذي يقدم وعداً للمصرف الإسلامي بإيقاع الصرف لا يستفيد شيئاً، إذ لا يمكن أن يكون متحوطاً، ولا مضارباً، ولا يمكن له الحصول على أي عوض مقابل التزامه ذلك. فلا يبقى إلا أن

(12) من يفعل هذا هو من يرى أنه لن يحدث تغيرٌ معتبر في سعر العملة المرادة، فيستفيد من تعهده هذا العوض الذي يأخذه مقابل تقديم هذا التعهد.

(13) نصّ مجمع الفقه الإسلامي الدولي على منع التعامل بالخيارات التي تباع في الأسواق المالية بصرف النظر عن الغاية منها، وعلى عدم جواز المعاوضة عليها. انظر قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم 63، (7/1) بشأن الأسواق المالية. وقد التزمت المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة بهذا القرار فقضت بحرمة التعامل بالخيارات التقليدية. انظر المعيار رقم (20) بشأن بيوع السلع في الأسواق المنظمة، الفقرة (5).

(14) قد يتحايل على هذا العوض، فيأخذ الطرف الملزم العوض بشكل زيادة في سعر الصرف عن السعر الحالي، يرضى المتحوط بدفعها لأنه يخشى من زيادة سعر الصرف بأكثر من هذه الزيادة التي يدفعها إلى الطرف الآخر.

(15) أجاز الإمام الشافعي وابن حزم المواعدة على الصرف سواء أخذ في المواعدة سعر الصرف أم لم يحدد، وحجّهم أن المواعدة ليست صرفاً بذاتها حتى يحكم بمنعها لترك التقابض. يقول الإمام الشافعي: "وإذا تواعد الرجلان الصرف فلا بأس أن يشتري الرجلان الفضة ثم يقرأها عند أحدهما حتى يتبايعا ويصنعا بها ما شاء". انظر الأم للإمام الشافعي (الشافعي، 1393/1974، 3/ص32). ومعنى يقرأها هنا: يجعلها؛ وانظر المحلى لابن حزم (ابن حزم، د.ت.، ص513/8).

عبرة برضاه قبل ذلك، لأن الشارع شرط لإنشاء العقد التراضي عليه كما هو نص الحديث؛ والذي يقدم خيار الشرط، أو حتى الخيار الذي يقترون في بيع العربون، إنما يقدمه في أثناء العقد لا قبله.

هذا فضلاً عن أن المواعدة الملزمة لطرف واحد في عقد الصرف بالذات تقرب المواعدة من العقد أكثر، ولم يقل بها أحد من الفقهاء ممن أجاز المواعدة على الصرف، بل وتجعل المواعدة في حكم العقد الواقع على سبيل اليقين إن ظهرت مصلحة الطرف الآخر غير الملزم بتنفيذ الصرف.

والخلاصة أن اقتراح المواعدة على الصرف حلاً شرعياً لمشكلة التحوط في الصرف الآجل حلٌّ غير عملي، وتكتنفه بعض المشاكل الشرعية، وهذا القول على عمومته يتضمن الوقوع في محاذير. ويشار هنا أيضاً إلى أن القرار الصادر بجوازها عن المعايير الشرعية لا يقيد بها بغرض التحوط، مما يفتح الباب لاتخاذها لأغراض المضاربة السعرية القمارية أيضاً⁽¹⁸⁾.

أما اعتماد مخرج بيوع التورق لتحقيق التحوط في سعر العملات الآجل عبر خلق التزامات دفع متقابلة بعمليتين مختلفتين في بيعين صوريين، فهو بصرف النظر عن شرعية التورق بذاته⁽¹⁹⁾، مكلف وذو مفاسد، ويفتح الباب على استخدامه لأغراض المضاربة السعرية أيضاً، وهو ما وقع فعلاً في الأسواق المالية كما يعلم ذلك المطلعون، إذ

بيع الذهب بالذهب أو بالفضة في بيع الفضّة بالفضّة وفي سائر الأصناف الأربعة بعضها ببعض جائز، يتبايعا بعد ذلك أو لم يتبايعا، لأن التواعد ليس بيعاً".

وبناءً على هذا فإن إطلاق القول بعموم جواز المواعدة على الصرف في التطبيق المصرفي الإسلامي، كما فعلت المعايير، مجانب للصواب، ولو مع غير إلزام لأي من الطرفين، لأن فعل الصرف المتواعد عليه قد يكون بذاته حراماً، كأن يتواعد الطرفان على صرف مؤجل بدفع عشرة دراهم بعد شهر بعشرين ريالاً تُدفع بعد شهرين على الرغم من تقارب الدرهم والريال في القيمة، فهذا الصرف المتواعد عليه ربما ظاهر بسبب الزيادة في العوض المؤجل، فيكون حراماً، وتكون المواعدة عليه حراماً كذلك. أما إن كان التواعد على صرف عمليتين في وقت واحد مؤجل، ففعل الصرف هنا جائز، كصرف عشر دراهم بعشرين ريالاً في وقت واحد، فتكون المواعدة عليه حلالاً كذلك.

هذه قضية، والقضية الأخرى أن الوعد الملزم لطرف واحد، وهو ما ذهبت إلى جوازه المعايير، لا ينبغي أن يكون مقبولاً على التحقيق⁽¹⁶⁾، لأنه ينافي شرطاً جوهرياً من شروط البيع وهو التراضي في العقود؛ أي التراضي بين الطرفين على إنشاء العقد عند إنشائه، وهو شرط بنص الشارع "إنما البيع عن تراض"⁽¹⁷⁾، والطرف الملزم بمقتضى الوعد السابق قد لا يكون راضياً بالعقد في وقت إنشاء العقد بحيث لو أعطي خيار عدم الدخول فيه ما دخل؛ ولا

(18) ففي نص هذه المعايير "تحرم المواعدة في المتاجرة في العملات إذا كانت ملزمة للطرفين ولو كان ذلك لمعالجة مخاطر هبوط العملة. أما الوعد من طرف واحد فيجوز ولو كان ملزماً". (أيوفي، 1437هـ، المعيار الشرعي رقم (1)).

(19) ذهب مجمع الفقه الإسلامي الدولي إلى حرمة التورق الذي يجري في المؤسسات المالية الإسلامية بأشكاله المختلفة. انظر قرار المجمع رقم 179 (19/5) بشأن التورق، في دورة المجمع، والمنعقد بالشارقة في نيسان 2009م.

(16) هذا يختلف عن تحميل الواعد تبعه وعده الملزم من حيث مطالبته بتعويض إن وقع ضرر على الموعود، وذلك لعدم إجبار الواعد على تنفيذ وعده وتنفيذ العقد في هذه الحالة، مما ينفي وقوع بيع عن غير تراض من كلا الطرفين.

(17) أخرجه ابن حبان في صحيحه عن أبي سعيد الخدري (1212هـ، 6/ص 17، الحديث: 307) والبيهقي في سننه (1414هـ، 6/ص 17)، وابن ماجه في سننه (د.ت.، د.ر. الحديث: 2185).

وهذا الذي ذكرنا من عدم إمكان تعليل حرمة ترك التقابض في الصرف مع خلو المعاملة عن الذريعة هو ما أشار إليه الماوردي لما قال في الربا بشكل عام: "وأما الربا من أجل التأخير أو الأجل من غير زيادة، فالظاهر أنه صغيرة، لأن غاية ما فيه أنه عقد فاسد، وقد صرحوا بأن العقود الفاسدة من قبيل الصغائر". (البجيرمي، 1987م، 2/ص 15)

وهو ما أشار إليه ابن القيم بالجملة لما أشار إلى أن الربا الحقيقي المقصود بالتحريم هو الربا الذي تقع فيه الزيادة مقابل التأخير (ابن القيم، 1973، 2/ص 154). بل إنه حكي عن بعض الصحابة أنهم لم يقولوا بالربا إلا حال الزيادة مع التأخير⁽²⁰⁾، ومنهم ابن عباس، وأسامة بن زيد، وزيد بن أرقم، وعبد الله بن الزبير؛ إلا أن المشهور أن ذلك قول ابن عباس، وقد اختلف في رجوعه عنه؛ فقد "روي عن أبي سعيد الخدري قال: أتيت ابن عباس فقلت: ما الذي بلغ عنك، أدركت ما لم ندرك؟ أو سمعت ما لم نسمع؟ قال (أبو سعيد): قلت: فما تقول في الدراهم. فقال: حدثنا

صهيمت مشتقات مالية اعتمدت أسلوب التورق في تصميم صيغ مضارباتٍ على أسعار صرف العملات.

وفضلاً عن هذا، فإن عقود التورق كما توقعها المؤسسات المالية عقود بيع شكلية غير معقولة المعنى، وتؤدي حين إيقاعها لهذا الغرض إلى حقيقة الالتزام بصرف مؤجل ملزم للطرفين؛ فإن كان الالتزام بصرف مؤجل هو الممنوع في الشرع كما تقدم، فإن التحايل على الصرف المؤجل بالتورق ونحوه يقع في الصرف المؤجل! وإن كانت غاية التحوط في الصرف سائغة بذاتها في نظر هذه المصارف، وإنما يُتخذ التورق موصلاً لتحقيق هذه الغاية البريئة عن قصد الربا أو القمار، فلأن توقع المؤسسات الصرف المؤجل صراحة خيرٌ لها من التحايل عليه بهذه العقود المشبوهة التي لا تزيد الأمر إلا تعقيداً وكلفة، وتسيء إلى سمعة العمل المصرفي الإسلامي بخاصة والشريعة بعامة.

وعليه، فلعلّ الأدعى للقبول، إذا ما كانت الحاجة فعلاً قائمة إلى تحوط المؤسسات المالية ضد تغير سعر صرف العملات، أن نجيز لها صراحة ما أجزناه لها ضمناً، فذاك خير من اعتماد مخارج فاسدة وغير صالحة ومنفتحة على محاذير معلومة؛ ولا سيما أن أحكام المعاملات معللة ومعقولة المعاني كما تقدم، وهذه المخارج لما تنسب إلى فقه الأموال لا تكون معقولة المعنى، إذ لا تنطوي على أي نفع ذاتي وتوقع في محظور أكبر كما تقدم.

هذا من وجه، ومن وجه آخر فإنه لا يخفى على التحقيق وجه القول بتحريم إيقاع الصرف المؤجل بقصد التحوط، لذاته لا على سبيل سد الذريعة، ويُعلم بالمقابل وجه تحريم الصرف المؤجل بقصد التحايل على ربا القرض بتعجيل عوض وتأجيل آخر أو تأجيلهما مع اختلاف الأجلين، أو بقصد المقاومة على سعر الصرف المستقبلي في حال تأجيل العوضين معاً إلى وقت واحد.

(20) عمدة هذا القول حديث أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إنما الربا في النسيئة". وهو حديث متفق عليه: (البخاري في صحيحه (د.ت.، 2/ص 710. الحديث: 2069) بلفظ "لا ربا إلا في النسيئة". ومسلم في صحيحه (د.ت.، 3/ص 1218. الحديث 102-1569) واللفظ له. وقد قيل إن هذا الحديث وارد في ربا الديون، لكن رواية مسلم لحديث أسامة هذا بلفظ "لا ربا فيما كان يداً بيد" يدل على أن المراد انتفاء ربا الفضل فحسب من ربا البيوع. كما إن تعليقات الفقهاء على موقف ابن عباس الذي استدلل بحديث أسامة يدل على أنه كان ينفي ربا الفضل فحسب ولا ينكر ربا النسيئة في البيوع. من ذلك ما يقوله الأبادي على سبيل المثال: "واعلم أن ابن عباس كان يعتقد أولاً أنه لا ربا فيما كان يداً بيد وأنه يجوز بيع درهم بدرهمين ودينار بدينار وصاع تمر بصاعي تمر، وكذا الحنطة وسائر الربويات، وكان معتمده حديث أسامة بن زيد إنما الربا في النسيئة، ثم رجع عن ذلك وقال بتحريم بيع الجنس بعضه ببعض حين بلغه حديث أبي سعيد كما ذكر مسلم في صحيحه". (الأبادي، 1410هـ، 6/ص 196). ولناقشة حديث أسامة وتأويله بما لا يتعارض مع سائر أحاديث الربا يراجع كتاب فقه الربا، (أبو زيد، 2004م، ص 78).

الطرف الآخر فيها متحوط. ولا حاجة للتلاعب بعقود التورق الفاسدة للوصول إلى نفس النتيجة، أو للأخذ بالمواعدة على الصرف التي لا تقدم حلاً ولا تحل مشكلة، بل ويفتح عموم تجويزها (كما هو نص المعايير الشرعية) الباب لاتخاذها لأغراض المضاربة السعرية القمارية، شأنها في ذلك شأن عقود التورق.

وهذا القول بإجازة عقد الصرف الآجل بين المتحوطين حقيقة على فرض خطئه، هو أقل خطراً من القول بعموم جواز المواعدة على الصرف، أو القول بجواز الوصول إلى الصرف الآجل عن طريق بيع التورق ذات المفساد الكثيرة، وذلك لكثرة محاذيرهما الشرعية، وانفتاحهما على احتمال استخداهما في المضاربات على أسعار العملات، وهو الأمر ذو الأثر الاقتصادي الخطير، وهو سبب ظاهر في زماننا لتحريم تأجيل تقابض العوضين، والله تعالى أعلم.

2-2 التطبيق الثاني: اغتفار التأخير في عقود الصرف الحالة

مما يتصل بقضية التقابض في الصرف مسألة شرط التقابض الفوري في بيع العملات إن خلت المعاملة حقيقة عن قصد الأجل. فمع أن النصوص الشرعية في الصرف صريحة في اشتراط التقابض في العوضين، كبيع الذهب بالذهب أو بالفضة؛ أو بديلها في الثمنية في أيامنا، أي النقود، فإن التطبيقات المعاصرة في بيع العملات وتحولها اقتضت تجويز القبض الحكي، أي دون القبض الحقيقي باليد. ومنه القيد المصرفي بإيداع عوض الصرف الآخر في حساب العميل، أو قبض العوض الآخر بطريق الشيكات إن كان لها رصيد قابل للسحب، وقبض بدل الذهب أو الفضة عند بيعها ببطاقة الائتمان إن كان يجري احتجاز ثمنها لصالح البائع. كما اقتضت التطبيقات المعاصرة لبيع العملات اغتفار تأخير القيد المصرفي عند قيام ما يستدعي ذلك كوقوع التأخير الاضطراري في

أسامة بن زيد قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لا ربا في يد بيد، إنما الربا في الدين" (الطبراني، د.ت.، 1/ ص 174. الحديث: 174ظ). وعن سعيد بن جبير رضي الله تعالى عنه قال: "سألت ابن عباس قبل موته بعشرين ليلة عن الصرف، فلم ير به بأساً وكان يأمر به" (ابن قدامة، د.ت.، 4/ ص 134). والمقصود بالصرف هنا بيع الدينار بالدينارين مع التقابض في المجلس. وبالمقابل، فقد أخرج الحاكم قصة أبي سعيد مع ابن عباس وفيها رجوع لابن عباس وأنه قال: "جزاك الله يا أبا سعيد الجنة، فإنك ذكرتني أمراً كنت نسيت، استغفر الله وأتوب إليه". فكان ابن عباس ينهى عن ربا الفضل بعد ذلك أشد النبي (الحاكم، د.ت.، 5/ ص 43)، وأخرج نحوه البيهقي في سننه، 1414هـ، 5/ ص 286. الحديث: 10289). ونحو هذا الكلام ذكره البيهقي (البيهقي في سننه، 1414هـ، 5/ ص 286. الحديث: 10289).

وبصرف النظر عن هذه الآراء والمواقف، فإنه لا شك أن حكمه جديدة تجلت في عصرنا لمنع تأجيل العوضين معاً إلى أجل واحد عند بيع الأموال الربوية ببعضها، ومنها العملات، أي عندما تنتفي الزيادة مع التأخير، وهذه الحكمة هي منع المضاربات السعرية والمقامرات التي تجري على هذه الأموال في الأسواق المالية المعاصرة كما تقدم؛ فيكون المنع سداً لهذه الذريعة أيضاً.

وعليه، وبناءً على ما تقدم، ولما تبين من كون تحريم ترك التقابض ذرائعاً وصغيرة في ذاته إن انتفت الذريعة على قول بعض أهل العلم الثقات، كما مردي كما تقدم، إن الباحث يرى بشرط تحقق الحاجة، وانتفاء الذريعة إلى الربا أو المقامرة السعرية، وتؤكد غرض التحوط من الطرفين، إمكان تجويز إجازة عقد الصرف الآجل بين المتحوطين حقيقة ضد تغير سعر قيمة الصرف، كأن يكون الطرفان مصرفين ليس أحدهما مضارباً في صفقة

أشكاله، وعليه كان حكم الفقهاء بشمول جميع أشكال الذهب في تلك الأحكام، بل كان عبارة طائفة من الفقهاء في تعليل ربوية الذهب بما يدل على شمول جميع أشكال الذهب، وذلك لما قالوا إن العلة هي جوهرية الأثمان⁽²²⁾، لأنهم لو قالوا: الثمنية، لخرج التبر والمصوغ من الذهب، فقالوا جوهرية الثمنية ليشملوا التبر والمصوغ، فإنهما وإن لم يكونا أثماناً لكن معدنهما صالح لاتخاذ الأثمان منه، فعبروا بجوهرية الثمنية⁽²³⁾.

وبناءً على هذه الأحكام، فإنه إذا بيع الحلي من الذهب بالتقسيط كان البيع فاسداً، وإذا بُودِل ذهبٌ قديم بذهب جديد أقلّ منه، كما يفعل كثيرٌ من الناس، كانت المعاملة فاسدة كذلك. أما الصورة الأولى، فلفوات شرط التقابض في بيع الذهب بالذهب (ربا النسيئة)؛ وأما الصورة الثانية، فلفوات شرط التساوي في بيع الذهب بالذهب (ربا الفضل). وهذان الشرطان من التقابض والتساوي في الوزن ظاهراً الحكمة والمقصد في بيع التبر أو بيع المسكوك، فهما لأمرين: لدرء التحايل على ربا القرض فيما هو جنس الأثمان وله قوة الثمنية حتى لو ترك الناس التعامل به كئثمن، فالذهب الآن بمنزلة النقد من حيث رواجه وقبوله لدى الناس وسهولة بيعه. ووجه هذا المقصد أنه قد تباع الكمية الحالّة من الذهب بأكثر منها مؤجلة، وهذا مضمون ربا القرض. أما الأمر الثاني، فهو سدّ الطريق أمام المضاربات السعرية في هذا المعدن ذي المكانة الاقتصادية

المعاملات الدولية التي تجري بين المؤسسات، بسبب وقوع العطل مثلاً في بلد إحدى المؤسستين أو اختلاف التوقيت، أو خضوعاً للمدد المتعارف عليها في الأسواق المالية⁽²¹⁾.

وبناءً على ما تقدم من رأي في تعليل وجه اشتراط التقابض في بيع العملات، وعلى ما تقدم من أقوال بعض الفقهاء بالتحريم الذرائعي للربا الذي لا تتحقق فيه الزيادة مقابل الأجل، وكون التأخير صغيرة من الصغائر حينئذ، وبشرط غياب الذريعة الربوية إلى الزيادة في أحد العوضين مقابل التأجيل، أو إلى المقامرة والمضاربة في هذه الأشياء، فلعله لا حرج كذلك في جواز تأخير قبض أحد العوضين في صرف العملات غير الأجلة إن قامت الحاجة إلى ذلك، بل لعل القول بالجواز هنا أظهر بعد أن ارتأينا جواز الصرف الأجل لغرض التحوط. وهذا إلا أن يتبين لنا ما يقتضي إيجاب التقابض الفوري في هذه الأشياء؛ إذ قد تتفق أذهان العلماء وأهل الاقتصاد مع تطور المعاملات عن حكم معتبرة مرتبطة بتحقيق التقابض الفوري في هذه الأشياء.

ومثل ذلك يُقال أيضاً في مسألة شراء الذهب أو الفضة أو استبدال المصوغ القديم منهما بالجديد من نفس البائع، وذلك على التفصيل الآتي.

3-2 التطبيق الثالث: بيع الحلي من الذهب استبدالاً وتقسيطاً (ومثله الفضة)

الذهب له أشكال ثلاثة رئيسية: تبرّ، أي في حالته الطبيعية الأولى قبل السك أو الصياغة؛ ومسكوك: أي مضروب كعملة (دنانير مثلاً)؛ ومصاغ، كأن يصاغ لقصص التحلي أي الزينة. والنصوص في ربوية الذهب لا تفرق بين

(22) يعبر عنها الشافعية بأنها جوهرية الأثمان غالباً أو جنسية الأثمان غالباً. وهي عند المالكية كونه رؤوساً للأثمان وقيماً للمتلقات عند المالكية. أما الحنفية والحنابلة فهي الوزن. انظر فتح القدير لابن الهمام، (د.ت.، 5/ 149) وحاشية الدسوقي (الدسوقي، (د.ت.، 3/ 41) ومغني المحتاج للشربيني، (د.ت.، 2/ 22) والمغني لابن قدامة، (د.ت.، 4/ 136).

(23) ولذلك غرض آخر عند بعض الفقهاء، وهو إخراج الفلوس، فإنها وإن استخدمت استخدام الثمنية إلا أن ثمنيتها ليست جوهرية كالذهب أو الفضة، بل تكميلية تافهة.

(21) أجاز القبض الحكمي بالجملة في هذه المسائل مجمع الفقه الإسلامي الدولي. انظر قرار المجمع رقم 53 بشأن القبض، الصادر سنة 1410هـ الموافق لـ 1990م، ونحوه في معيار هيئة المحاسبة والمراجعة رقم (1) في المتاجرة في العملات، الفقرة 6/2.

ومثله الفضة، عن الربوية، ولكن بشروط هي التالية:

- أن يشتري الذهب وهو مصوغ وعلى أنه كذلك؛ أي لقصد استخدامه مصوغاً؛ فلو بيع الحلي مثلاً لغير قصد التحلي، كقصد إعادة سكه، أو لمحض الادخار، شُمل بأحكام الربا.

- أن يكون استعمال الذهب المصوغ حلالاً، لا حراماً كتخلي الرجال به، أو الأكل أو الشرب في الأواني أو الأدوات المصنوعة منه أو من الفضة؛ أي فلا يتسع هذا الرأي للاستخدامات المحرمة.

- أن لا يصير ذلك حيلة على الاقتراض بالربا، بأن يشتري الذهب المصوغ بالأجل لقصد بيعه حالاً بثمن أقل والحصول على السيولة.

- أن لا يباع الذهب المصوغ بإسقاط صياغته، لأن إسقاط صياغته عن الاعتبار يعيده تبرأ فيشمل في أحكام الربا، فضلاً عن أن الصياغة هي التي تخرجه عن الربوية، فإن أسقطت الصياغة من الاعتبار عاد الذهب إلى حكم الأصل. وإسقاط الصياغة يحصل مثلاً عندما يبيع الناس ذهبهم المستعمل إلى الصائغ بالنقد، فيشتريه الصائغ مع إسقاط صياغته أي دون اعتبار لها، فكأنه يشتري تبرأ؛ فهنا يجب قبض الثمن حتى لا يقع فوات التقابض في بيع الذهب بالنقد.

والأصل في هذه الشروط هو العود إلى حكم الأصل، فأخراج الذهب عن الربوية بالصياغة إنما هو حالة خاصة، فإذا لم تتحقق هذه الحالة عيّد إلى حكم الأصل. ويظهر من هذه الشروط أن الأمر مرتبط بقصد العاقد، وليس لهذا الحكم معايير موضوعية بحيث يمكن تعميمه ليشمل جميع الحالات والأشخاص، بل يختلف حكم المسألة من حالة إلى الأخرى بحسب قصد العاقد أو

الخاصة والمهمة كما تقدم، وهذا متحقق من خلال منع النسبة في بيعه. أما عندما يكون الذهب مصوغاً ويبيع أو يشتري على أنه كذلك، فقد رأى بعض الفقهاء، كابن القيم، خروجه عن الربوية بالصياغة وهذا الاستعمال، فكأن ربوية الذهب هي لثمنيته، ولما تحقق عدم استخدامه ثمناً بالصياغة، لم تجر عليه أحكام الربا على هذا الرأي.

ولقول ابن القيم وجهٌ واعتبار، فإن الصياغة عمل بشري زائد يزيد في قيمة الذهب، وقد تقترب قيمة هذه الصياغة في زمننا من قيمة الذهب أو حتى تربو عليها في بعض الحالات⁽²⁴⁾، وهذا العنصر المضاف إلى الذهب (الصياغة) لا يخضع لشيء من أحكام الربا، وهو يزيد من قيمة الذهب كثيراً عند الشراء، ويخرج الذهب بعرف الناس عن استخدامه استخدام الأثمان، فكان القول بتأثيره على إخراج الذهب المصوغ من نطاق الربوية. (ابن القيم، (د.ت)، 2/ ص 160)

وأكثر حالات صياغة الذهب هي لقصد تحلي النساء، وقد تكون لغير ذلك، كأن يصاغ الذهب أنيةً أو أداةً أو لاستخدامات طبية، كأسنان أو دواعم توضع داخل البدن جبراً وتمتيناً للعظام. وقد يباع الواحد من هذه الأشياء بأضعاف قيمة الذهب الذي فيه، لقيمتة الفنية أو الطبية أو التاريخية. ولا يخفى عدم مناسبة معاملة هذا المعدن حينئذ معاملة الدينار الذهبي من حيث ضرورة شرائه بالنقد الحال ومنع تقسيط ثمنه، أو مبادلتة بالذهب متمائلاً؛ فأحكام الربا أريد بها صيانة أصل الأثمان عن مسببات اضطرابه والتلاعب به، وهذه الاستخدامات تخرج الذهب عن الثمنية وإن كان خروجاً مؤقتاً في بعض الأحوال.

وعليه، فإنه باعتبار مقاصد أحكام الربا في قضية الذهب يمكن القول بتأثير الصياغة على إخراج الذهب،

(24) كما هو الحال في صياغة الذهب الإيطالي منخفض العيار، كعيار 14.

سعر السوق، بل تكون محكومةً بمدى حاجة مالك عوضٍ إلى العوض الآخر، وقد يقع الغبن والاستغلال من قبل العاقد الآخر. أما بيع الذهب القديم بالنقد ثم شراء الذهب الجديد بالنقد المتحصل من البيع الأول، فلا يحقق فيما هو ظاهر أيَّ مقصد شرعي. وهكذا، نرى كيف أن الاجتهاد في تحليل النصوص وإبراز عللها ومقاصدها قد يعين على فهم الأحكام الشرعية ومعرفة اعتبارات تطبيقها.

4-2 التطبيق الرابع: المربحة المصرفية⁽²⁶⁾

وردت النصوص الشرعية بالنهي عن "بيع ما ليس عند البائع"⁽²⁷⁾، وكذا بالنهي عن تأجيل العوضين في عقد البيع (بيع الكائي بالكائي)، أي المؤجل بالمؤجل كما تقدم. وهذا ما حدا بالمصارف الإسلامية إلى حظر بيع السلع قبل تملك المصرف لها في المربحات، فيشتري المصرف لنفسه أولاً السلعة التي يريدتها العميل، ثم يبيعها إلى المتعامل بالمربحة، أي بسعر مؤجل زائد عن سعر الشراء الأول، أو كلفة المصرف، مع زيادة ربح معلوم. إذ لو قام المصرف ببيع

أحدهما، وبالتالي يكون الحكم ديانياً صريحاً. وفائدته أنه يسوغ شراء المصوغ من الذهب بالتقسيط لمن هو محتاج لذلك، كمهر الزوجة، وهو كذلك يغني عن شرط بيع الذهب القديم بالنقد قبل شراء الذهب الجديد عند إرادة استبدال الذهب القديم بالجديد، فشكلية بيع الذهب القديم بالنقد أولاً ثم شراء الجديد بالنقد لا تحقق مقصداً شرعياً معلوماً، ولا تقدم شيئاً أو تؤخر على التحقيق.

ولا يصح في هذا السياق قياس المسألة على بيع التمر الرديء (الجمع) بالدرهم وشراء التمر الجيد (الجنيب) بالدرهم، حيث أرشد رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد الصحابة وقد باع جمعاً بجنيب إلى بيع الجمع بالدرهم (بنقد) ثم شراء الجنيب بتلك الدراهم "بع الجمع بالدرهم ثم اشتر بالدرهم جنيباً"⁽²⁵⁾. لا يصح هذا القياس من حيث القول إن الشكلية مطلوبة في الشريعة لتجنب الربا، وذلك لأن بيع الجمع بالدرهم وشراء الجنيب بها يحقق مقصداً شرعياً معتبراً بخلاف الحال في بيع الذهب القديم بالنقد أولاً، وهذا المقصد هو الرجوع إلى السوق لمعرفة قيمة الجمع ثم الجنيب، فالمقايضة قد تنطوي على شيء من الغبن بأحد العاقلين، ويعين على رفعه الرجوع إلى السوق وإجراء عقدين مستقلين: البيع أولاً ثم الشراء، ورفع الغبن مطلوب في بيع الأموال الربوية التي هي أموال أساسية ينبغي أن ينالها الناس بلا غبن أو غرر. وفي المقايضة لا رجوع إلى

(26) المربحة، أو بيع المربحة للأمر بالشراء، هو البيع الذي يسبقه طلب المتعامل من المصرف شراء سلعة محددة، سيارة مثلاً، فيشتريها المصرف ثم يبيعها إلى المتعامل طالب الشراء بطريق المربحة؛ أي بزيادة معلومة فوق ثمن السلعة الأصلي الذي به اشترى المصرف السلعة من مالكيها الأول.

(27) منها حديث حكيم بن حزام قال: "قلت يا رسول الله: يأتي الرجل فيسألني عن البيع ليس عندي ما أبيع منه، ثم أبتاعه من السوق، فقال: لا تبع ما ليس عندك"، ومنها حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله تعالى عنهم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يحل سلف وبيع، ولا شرطان في البيع، ولا ربح ما لم يضمن، ولا بيع ما ليس عندك". وقد أخرج الحديث الأول: أبو داود في السنن (د.ت.، 3/ص 768. الحديث: 3503) والترمذي في السنن (د.ت.، 4/ص 228. الحديث: 1232)؛ وآخرون.

وأخرج الحديث الثاني: أبو داود في السنن (د.ت.، 3/ص 769. الحديث: 3504) والترمذي في سننه (د.ت.، 4/ص 230. الحديث: 1234)؛ وآخرون.

(25) نص الحديث "عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة رضي الله تعالى عنهما" أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلاً على خير فجاءه بتمر جنيب، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أكل تمر خير هكذا. قال: لا والله يا رسول الله، إنا لناخذ الصاع من هذا بالصاعين، بالثلاثة. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تفعل، بع الجمع بالدرهم ثم اشتر بالدرهم جنيباً". وأخرجه: البخاري في الصحيح (د.ت.، 2/ص 767. الحديث: 2089) ومسلم في صحيحه (د.ت.، 3/ص 1215. الحديث: 1593). والجمع هو الرديء من التمر لجمعه من أنواع متفرقة، والجنيب هو الجيد منه.

المرابحة من بيع ما ليس عند البائع مع تأجيل البديلين؛ أي وقعت في الصورة التي يتحقق فيها تأجيل العوضين، مع تقييد الجواز فقط بكون المبيع مما تجري فيه الصناعات. وهذا القيد لا صلة له بوجه الحظر من الغرر الناشئ عن بيع ما ليس عند البائع، ووقوع بيع الكالئ بالكالئ.

وليس للتطبيق المصرفي الإسلامي للاستصناع على هذا النحو الملزم لطرفي العقد منذ توقيعه حجةً من أقوال الفقهاء حتى يصحَّ استثناء صورة الاستصناع من سائر البيوع، بما في ذلك فقه الحنفية، لأنَّ أحدًا من الحنفية لم يقل على التحقيق بلزومه للطرفين هكذا بإطلاق، وذلك لئلا يقعوا في لازم ذلك، وهو القول المحذور بجواز بيع المعدوم مطلقًا وما قد يترتب عليه من وقوع البيع مؤجل البديلين، أو الكالئ بالكالئ⁽³⁰⁾.

وعليه، فإن تسويع بيع المعدوم في الصورة التي يتحقق فيها بيع الكالئ بالكالئ واقع في تطبيقات المصارف الإسلامية اجتهدًا لا تقليدًا للمذاهب، فالأدعى أن ينسحب القول بجواز ذلك على عقود البيع الأخرى التي لا يتحقق فيها تعيين المبيعات، كبيع المrabحة مثلاً عندما لا تكون السلعة فيه معينة، وذلك تحقيقًا للانسجام ودفعًا للتناقض. وإن كان التمييز بين المستصنعات والسلع الأخرى هو باعتبار الحاجة إلى الاستصناعات، فإن الحاجة قائمة كذلك إلى تمويل سلع أخرى غير مستصنعة، بل قد تكون الحاجة إلى تلك السلع أكبر من الحاجة إلى السلع المستصنعة، أي أنه لا يبقى أساسٌ صحيح للتفريق حينئذ بين الاستصناع بالصورة المطبقة وسائر البيوع إلا الحاجة؛ وإن كان هذا واقع الحال، فينبغي أن يكون القول بجواز بيع المعدوم في الصورة التي يتحقق فيها بيع الكالئ بالكالئ دائرًا مع الحاجة

السلعة التي يريدها المتعامل مباشرة قبل شرائها وحيازتها، لوقع في بيع ما ليس عند البائع، وكذا في بيع الكالئ بالكالئ لأن البيع سيكون حينئذ على مبيع مؤجل التسليم، أي إلى حين شراء السلعة وقبضها ثم تسليمها؛ وهو مؤجل كذلك في الثمن، لأن المتعامل سيدفع ثمنها على أقساط.

والذي يدعو إلى النظر في هذه المسألة أن المصرف الإسلامي لم يلتزم بهذا التحريم بشقيه، بيع غير المملوك وبيع مؤجل البديلين، في عقود أخرى، فنراه يخرق ذلك في تطبيقات عقد الاستصناع، وكذا في الإجارة الموصوفة في الذمة، فالإجارة هي بيع المنفعة كما هو معلوم، ولا يوجد ما يفرقها عن البيع العادي في جانب وجه الحظر كما سيأتي، والتفصيل فيما يلي:

1-4-2 التفريق بين المrabحة والاستصناع

2-5 بيع الاستصناع هو بيع لما هو معدوم حين العقد، يصنعه البائع ثم يُسلمه إلى المشتري، وفي الصورة المطبقة في المؤسسات المالية الإسلامية هو بيع لسلعة قابلة للصناعة مؤجلة، ولا يشترط فيه تعجيل الثمن، وهو ملزم لكلا طرفيه منذ توقيعه⁽²⁸⁾. ولا يميز التطبيق المصرفي الإسلامي عقد الاستصناع عن عقد البيع العادي الذي لا يجوز بيع المعدوم فيه، أو ما لا يملكه البائع، إلا في حصر إجازة الأول فيما تجري فيه الصناعة، أي فيما هو قابل للصناعة⁽²⁹⁾.

وظاهر أن المصارف الإسلامية بأخذها ببيع الاستصناع على النحو المتقدم قد وقعت فيما حظرت على نفسها في

(28) سرت المصارف الإسلامية في هذا على ما يوافق قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي، القرار رقم 65، وما يوافق المعيار الشرعي رقم 11 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة بالبحرين، وكلّ نصّ على لزوم عقد الاستصناع منذ توقيعه وعلى صلاحية تأجيل الثمن فيه.

(29) نصّ معيار هيئة المحاسبة والمراجعة على أنه "لا يجوز عقد الاستصناع إلا فيما تدخله الصنعة وتخرجه عن حالته الطبيعية". المعيار الشرعي رقم

(11) في الاستصناع والاستصناع الموازي، الفقرة 1/1/3.

(30) انظر بيان موقف الحنفية في الهامش رقم 6 من هذا البحث.

انتفاء الغرر الفاحش المفسد للعقود، وجب كذلك أن تجيز بيع غير معيّن، ينضبط بالوصف، ويغلب على الظن إمكان تسليمه لا على سبيل السّلم. ولا سيما أن الإجارة بيع في الحقيقة كما يعرفها الفقهاء (بيع المنافع)، ولا يوجد ما يستدعي تمييزها عن البيع في هذا الاعتبار، وكون المنفعة (المبيع) في الإجارة يحصل شيئاً فشيئاً أمرٌ غير مؤثر حقيقة، لأن هذه المنفعة غير موجودة أصلاً عند العقد كما المبيع غير موجود أصلاً عند العقد، كما تقدم.

والواقع أن المصارف الإسلامية تستند إلى قول الحنابلة⁽³³⁾ المتقدم بعدم اشتراط تعجيل الأجرة في الإجارة الموصوفة في الذمة⁽³⁴⁾، وقد كان بوسع المصارف الإسلامية أن تأخذ بقول متأخري الحنابلة أيضاً في إجارة بيع الموصوف في الذمة غير الموجود في ملك البيع حين البيع⁽³⁵⁾، فتجيز بيع سلعة يطلبها المتعامل وصفاً قبل قبض المصرف لها أخذاً بقول متأخري الحنابلة بجواز ذلك، بشرط تعجيل الثمن، كما هو الحال في بعض المباحث التي تجري بدون تأجيل الثمن، أي المباحث غير

وجوداً وعدمًا في الصيرفة الإسلامية، وليس فوق ذلك في التفريق بين الاستصناع وغيره أي اعتبار صحيح.

كما إنه لا يعقل أن يجوز بيع المعدوم، وفي الصورة التي يتحقق فيها بيع الكالء بالكالء لمجرد إجراء العقد بلفظ الاستصناع وكون المبيع مما يقبل الصناعة، ويمتنع بيع ذات المبيع أو غيره إن جرى العقد بذات الأركان والشروط بلفظ البيع العادي! أي فلا يعقل أن تكون تسمية العقد فقط هي مسوغ حلّه وتمييزه عن غيره، بحيث يفسد ذات العقد وينقلب الربح إلى كسب خبيث إن جرى البيع بلفظ البيع العادي ويكون العقد حلالاً وكسبه طيباً لمجرد جريانه بلفظ الاستصناع؛ إذ العبرة في تكييف العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني!

2-2-4 التفريق بين المراجعة وبين الإجارة الموصوفة في الذمة

تُجيز المصارف الإسلامية تأجير أصل موصوف في الذمة غير مملوك لها عند التعاقد مع المتعامل، أو غير موجود أصلاً⁽³¹⁾، ولا تجيز لنفسها العقد على مبيع غير مملوك لها عند التعاقد في غير حال السّلم⁽³²⁾ أو الاستصناع، كما في المراجعة مثلاً فإنها لا تجيز لنفسها بيع السلعة قبل ملكها. وهذا التفريق بين الحاليين محلّ نظر كذلك؛ فإذا أجازت المصارف الإسلامية تأجير أصل غير معيّن، ينضبط بالوصف، لا يملكه المؤجر ويغلب على الظن إمكان تسليمه، لا على سبيل السّلم، باعتبار انتفاء الغرر أو

(33) أجاز الشافعية والمالكية، والحنابلة في قول، الإجارة الموصوفة بالذمة بشرط تعجيل الأجرة حتى يُجتنب بيع الدّين بالدّين، لأن المنفعة في هذه الإجارة دين فلا يجوز أن تباع بدين كذلك؛ أي أنهم أجازوا الإجارة الموصوفة في الذمة على سبيل السلم في المنافع حقيقة. وفي قول للحنابلة لا يشترط تعجيل الأجرة إن لم تعقد الإجارة الموصوفة بالذمة بلفظ السلم أو السلف. انظر (الهوتي، (د.ت)، 2/ ص252؛ ابن رشد(الحفيد)، (د.ت)، 2/ ص182؛ ابن قدامة، (د.ت)، 2/ ص252).

(34) جاء في بيان مستند معيار الإجارة المشار إليه في الهامش رقم (8): "مستند جواز الإجارة لعين موصوف في الذمة قبل تملكها أن ذلك لا يؤدي للنزاع، وهي كالسلم، ولا يشترط تعجيل الأجرة فيها على أحد قولين للشافعية والحنابلة". انظر معيار الإجارة رقم (9)، الملحق (ب). (35) يقول ابن القيم (ابن القيم، (د.ت)، 2/ ص19) في جواز ذلك: "وأما السلم فمن ظن أنه خلاف القياس، توهم دخوله تحت قول النبي صلى الله عليه وسلم "لا تبع ما ليس عندك" فإنه بيع معدوم والقياس يمنع منه. والصواب أنه على وفق القياس، فإنه بيع موصوف في الذمة، مقدور على تسليمه غالباً".

(31) هذا بالاستناد إلى معيار الإجارة لهيئة المحاسبة والمراجعة، ونصه: "يجوز أن تقع الإجارة على موصوف في الذمة وصفاً منضبطاً، ولو لم يكن مملوكاً للمؤجر (الإجارة الموصوفة في الذمة) حيث يتفق على تسليم العين الموصوفة في موعد سريان العقد، ويراعى في ذلك إمكان تملك المؤجر لها أو صنعها، ولا يشترط فيها تعجيل الأجرة ما لم تكن بلفظ السلم أو السلف..". الفقرة 5/3.

(32) السّلم بيع أجل بعاجل، أي بيع يتعجل فيه دفع الثمن ويتأخر في تسليم البيع، وهو جائز بشروط مخصوصة معلومة في بابه.

المستخدم؛ فلو قال: بعتك هذه بلا ثمن، فالعقد هبة؛ ولو قال وهبته بعشرة، فالعقد بيع⁽⁴⁰⁾.

وأخيراً، فإنه يبقى لصحة القول بوجوب التسوية بين البيع والإجارة الموصوفة في الذمة في قضية وجود السلعة في ملكية البائع وقضية تأجيل البدلين البحث في مسألة هل إن النهي عن بيع ما ليس عند البائع هو لأجل الغرر الحاصل من احتمال عدم القدرة على تسليم المبيع وبالتالي تعريض العقد للخطر، أم لأمر آخر بحيث لا يكون القول بالتساوي بين البيع والإجارة مناسباً؟

الحقيقة، وكما تقدم، أن التطبيقات المعاصرة للبيع في بورصات السلع والبضائع أظهرت لنا حكمة جلية للنهي عن بيع ما ليس عند البائع، أو ما لم يقبضه صاحبه، وهي عدم اتخاذ هذه السلع محلاً للمقامرة في عقود لا تقصد السلع فيها حقيقة في البيع والشراء إن بيعت أصلاً، بل تجري المضاربة على أسعارها المستقبلية، ليربح مضارب ويخسر آخر، وبيع الأول هو خسارة الثاني، وهو حال المضاربات السعرية التي تجري بالمشتقات المالية.

لكن بالمقابل، يمكن القول إن الأسواق المالية يمكن أن تستخدم عقد الإجارة الموصوفة بالذمة هذا الاستخدام، فتجري المضاربات السعرية على عقود إيجار آجلة لبعض الأصول. والواقع أن الأسواق المالية التقليدية لم تحتج إلى عقود الإجارة لتقامر فيها، لإمكان المقامرة بالسلع بيعاً وشراءً، والسلع هي أصل المضاربات، لكن عقود الإجارة صالحة من حيث الطبيعة للمضاربة بها إن شاءت الأسواق المالية. أي أن عدم استخدام عقود الإجارة في المضاربات

التمويلية، لكن المصارف مع هذا لا تأخذ بهذا في البيع⁽³⁶⁾، وتأخذ بما هو أبعد من ذلك في الإجارة، فتجيز الإجارة على موصوف في الذمة ولو بدون تعجيل الأجرة.

والغريب وغير المعقول كذلك في هذا السياق أن المصارف الإسلامية بناءً على أخذها بالمعايير الشرعية، الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة⁽³⁷⁾، منعت تأجيل الأجرة في الإجارة الموصوفة بالذمة إن جرى عقد الإجارة بلفظ السلم أو السلف، فوقفت عند اللفظ والشكل، وأوجبت تعجيل الأجرة حينئذ دون اعتبار لقصد العاقد من العقد وشروط العقد وبنوده التي اتفقوا عليها من قبل. وهذا وإن كان وقوفاً عند القول المنسوب إلى الحنابلة⁽³⁸⁾، إلا أنه غير معقول المعنى، لأنه وقوف على الشكليات في عقود لا يعني فيها الشكل شيئاً، بل العبرة كل العبرة بمضامينها ومقاصدها، حتى صاغ الفقهاء في ذلك قاعدة "العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني" (السيوطي، (د.ت.)، ص 166، وتعني هذه القاعدة⁽³⁹⁾ أن العقد يكتف فقهياً باعتبار مقصد العاقد من منه لا اللفظ

(36) نص معيار المراجعة مثلاً على أنه "يحرم على المؤسسة أن تباع سلعة بالمراجحة قبل تملكها". انظر المعيار رقم (3)، الفقرة رقم 1/1/3.

(37) نصت الفقرة 5/3 من معيار الإجارة على أنه "يجوز أن تقع الإجارة على موصوف في الذمة وصفاً منضبطاً، ولو لم يكن مملوكاً للمؤجر (الإجارة الموصوفة في الذمة) حيث يتفق على تسليم العين الموصوفة في موعد سريان العقد، ويراعى في ذلك إمكان تملك المؤجر لها أو صنعها، ولا يشترط فيها تعجيل الأجرة ما لم تكن بلفظ السلم أو السلف".

(38) للحنابلة قول بعدم اشتراط تعجيل الأجرة إن لم تعقد الإجارة الموصوفة بالذمة بلفظ السلم أو السلف. انظر كتاب شرح منتهى الإرادات (الهوتي، (د.ت.)، 2/ص 252) والكافي في فقه ابن حنبل، (ابن قدامة، (د.ت.)، 2/ص 169).

(39) يخطئ بعض الناس فيظنون أن هذه القاعدة تعني فيما تعني عند الفقهاء الحكم على العقد صحة وفساداً باعتبار جوهره وقصد العاقد من منه، وهذا خطأ بدليل ذكر الشافعية والحنفية لهذه القاعدة في كتبهم، مع أن كلاً من الشافعية والحنفية لا يقيم وزناً للنية ومقصد العقد في الحكم عليه صحة وفساداً. بل معنى القاعدة هو أن تكييف العقد وتحديد نوعه إنما يكون بحسب ما يعبر عن قصد العاقد في أثناء إنشائه.

(40) بل إن بعض الفقهاء لم يعتبر شكلية اللفظ حتى في الأضلاع اعتباراً بالنية والمضامين، مع أن الأضلاع أخطر بكثير من البيوع والمعاملات المالية؛ فأجازوا عقد النكاح بكل ما يدل على التملك، وهم الحنفية. انظر (ابن نجيم، (د.ت.)، 3/ص 91).

يتملكها المصرف، ثم كان الكلام في كون هذا الوعد ملزماً أم غير ملزم، وفي آثار القول بلزومه على جدوى وجدية البيع التالي له، ثم في جواز توكيل المتعامل في شراء السلعة ثم قبضها؛ فاختلفت المصارف الإسلامية في هذه القضايا، وكثر الجدل والنقد فيها؛ أي فتشددت المصارف الإسلامية في أمر لها فيه سعة بناءً على توسعها في شبهاتها من الاستصناع والإجارة الموصوفة في الذمة.

وبالمقابل، نجد المصارف الإسلامية بعد هذا تراخت وتساهلت في أمر كان ينبغي لها أن تتشدد فيه على نحو سوّغ التشكيك في مدى شرعية المربحة المصرفية من قبل شريحة واسعة من العملاء والناس. فقضية شراء المصرف للسلعة قبل بيعها بالمربحة إلى المتعامل قضية شكلية في التطبيق المصرفي العملي، لا يقدم فيها هذا الشراء شيئاً أو يؤخر عندما تكون السلعة غير معيّنة بالذات، وليس لها أثر عملي يميز المصرف الإسلامي جوهراً عن التمويل التقليدي، ولا سيما أن بوسع المصرف الإسلامي أن يوكل المتعامل بالشراء، ثم يجري القبض بالإئابة، ثم يوقع عقد المربحة، فيغيب عملياً ضمان المصرف للسلعة من حين الشراء إلى البيع مربحة. والذي يمارس الصيرفة الإسلامية أو يتعامل بها يعلم شكلية هذه الخطوات وعدم نفعيتها أو جدواها حتى على مصداقية المربحة، فهي لم يكن لها أثر أبداً في إقناع العملاء بشرعية المربحة، بل ولم تقنع حتى كثيراً من موظفي المصرف الإسلامي المباشرين لهذا العمل!

أما الأمر المهم الذي يميز حقيقة التمويل السلعي الإسلامي عن التمويل التقليدي، فهو آثار العقد الشرعي الذي يحدث به التمويل لا شكلياته، وهو في التمويل السلعي مسؤولية المصرف بصفته بائعاً عما يبيع إلى المتعامل بعد بيعه للسلعة، فهذا أهم أثر من آثار البيع الحقيقي، وهو للأسف ما لا نجده في غالب تطبيقات المربحة،

السعرية (القمار) لا ينفي صالحيتها لاتخاذها محلاً للمقامرة ووقوع المشتقات المالية عليها.

وعليه، فإن كان النهي عن بيع ما ليس عند البائع لأجل الغرر بعدم القدرة على تسليم محل العقد وتعريض العقد بذلك للفساد، فإن ذات المعنى قائم في الإجارة الموصوفة بالذمة، فما احتمال عجز تسليم البائع للمبيع الموصوف بالذمة بأكبر من احتمال عجز المؤجر عن تسليم محل العقد المؤجر، بل إن احتمال العجز مع البيع أقل، لوفرة السلع المباعة أكثر من وفرة الأصول المؤجرة ولاسيما عند إجارة ما لم يصنع بعد. وإن كان النهي عن بيع ما ليس عند البائع سداً لذريعة استخدامه في المقامرات على الوجه السابق، فإن ذات الأمر ممكن في عقود الإجارة؛ فانتفى داعي التفريق بينهما في الحكم في التطبيق المصرفي الإسلامي.

والذي نراه بالنظر إلى ارتباط النهي عن العقد على المعدوم بالغرر أن يجوز ذلك ما انتفى الغرر الممنوع حقيقةً، لأن تحريم الغرر مرتبط بوزن مفسده ورجحانها في مقابل الحاجة إليه، ولذا اغتفر الغرر القليل، واغتفر الغرر لأجل الحاجة كما تقدم⁽⁴¹⁾؛ فإن قامت الحاجة إلى عقود مشتملة على الغرر (العادي لا القماري) وانتفعت الذريعة بها إلى القمار، ولم يكن مؤدياً إلى نزاع وخصوصية أمكن القول بقبولها، كما تقدم.

وتطبيقاً لذلك على بيع المربحة للأمر بالشراء، فإن الذي حدا بالمؤسسات المالية الإسلامية إلى اشتراط تملك المصرف لسلعة المربحة قبل بيعها هو عدم الوقوع في بيع ما ليس عند البائع، ولذا احتاجت تلك المصارف إلى أخذ وعد من المتعامل بشراء السلعة من المصرف بعد أن

(41) تقدم قول ابن تيمية: "ومفسدة الغرر أقل من الربا، فلذلك رخص فيما تدعو الحاجة إليه.. مثل بيع العقار جملة.. ومثل بيع الحيوان الحامل أو الموضع" (ابن تيمية، د.ت، ص172).

بل نجد تبرز المصرف من تبعات العين المبيعة عبر النص في عقود المراجحات على شرط البراءة من العيوب مطلقاً، ولو كانت السلعة من السلع النمطية ومن السهل على المصرف مراجعة البائع الأول في العيوب.

ولا يقال إن في هذا الأمر الذي ندعوه "جوهرياً" سعةً أيضاً من حيث إن بعض الفقهاء أجازوا البراءة من العيوب في عقد البيع⁽⁴²⁾، فلا يكون في عمل المصارف خروجاً عما أخذت به المذاهب؛ لا يقال هذا، لأن شرط البراءة من العيوب بالذات ما ينبغي أن يقال بجوازه في صيغ التمويل السلعية، لأنه يجب ألا ننسى أن المصرف ليس تاجرًا بالمعنى العرفي، بل ممول، والفارق بين البيع والتمويل بالمعنى التقليدي هنا فارق دقيق، يؤكد أنه يلغيه وجود المخاطر وتحمل تبعات هذا البيع. فهذه المسؤولية عن المبيع هي الهوية الحقيقية التي تميز العمل التمويلي الإسلامي عن العمل التمويلي التقليدي القائم على الربا، ولا سيما أن عدم تحمل خطر السلعة وضمانيها أحد اعتباري النهي عن بيع ما ليس في ملك البائع كما تقدم، ولا سيما أيضاً أن كل الأخطار الأخرى المصاحبة للبيع عادة يمكن أن تلغى، وذلك كهلاك السلعة من حين شراء المصرف إلى حين تسليمها إلى المتعامل، وذلك لوجود عقود التأمين ولوجود توكيل المتعامل بالقبض الأول مباشرة من المالك الأول للسلعة، ثم بالقبض لنفسه إثر ذلك، أو لقبض المصرف للسلعة عبر مندوبه ثم تسليمها فوراً إلى المتعامل؛ وكل ذلك يحصل في وقت قصير جداً لا يعرض المصرف لشيء من المخاطر حقيقةً إلا نادراً.

(42) أجاز فقهاء المذاهب الأربعة للبائع أن يشترط براءته من العيوب في المبيع، على تفصيل بينهم في نوع تلك العيوب وشروط أخرى. ينظر التفصيل في الهداية (المرعيتاني، (د.ت.)، 3/ ص 41؛ ابن جزي، (د.ت.)، ص 264؛ الرملي، (د.ت.)، 4/ ص 37-38؛ ابن قدامة، (د.ت.)، ص 264-265.

وعليه، فإنه لا ينبغي للمصارف الإسلامية، بناءً على ما جوّزته في الاستصناع والإجارة المنتهية بالتملك، أن تجد حرجاً في جواز أن يبيع المصرف في المراجعة السلعة غير المعينة حقيقةً، أي غير المقصودة بالتعيين⁽⁴³⁾، مباشرةً إلى المتعامل، أي قبل تملكها، إن كان المصرف يعلم من نفسه قدرته على تسليمها. والصورة حينئذ أن يتسلم المصرف من المتعامل عرض سعر بالسلعة، ثم يتصل المصرف بالبائع ويتحقق من وجودها ويتفق معه على شروط البيع، ثم يقوم المصرف بتوقيع عقد البيع مباشرة مع المتعامل، ثم يشتري المصرف السلعة من مالكها ويسلمها إلى العميل ويكون مسؤولاً تجاهه عن عيوب السلعة أو فوات الأوصاف فيها. فهذه الصورة تنتفي الحاجة إلى أخذ وعدٍ من المتعامل بالشراء واتباع الشكليات المرتبطة بذلك، ثم التعرض للوقوع في محاذير عدم الالتزام بهذه الشكليات وترتيب العقود، وهو الأمر الذي قد يكلف المصرف تجنب شيء من أرباحه، وتعيين موظفين لمتابعة تحقق هذه الشكليات⁽⁴⁴⁾.

والخلاصة أن الذي يجدي ويؤثر في شرعية "المراجعة" أو التمويل السلعي بشكل عام هو مسؤولية المصرف عما يبيع بعد البيع، أي ضمان السلعة وتحمل أخطارها شأن

(43) أما لو كانت السلعة معينة بالذات، أو مقصودة بالتعيين، فلا بد من شرائها وقبضها قبل بيعها لاحتمال هلاكها أو تعيها قبل تمكن المصرف من الحصول عليها. ولا يعد من قبيل المتعين حقيقة عرض السعر الذي يأتي به المتعامل وتذكر فيه سيارة جديدة برقم هيكل ومحرك محدد مثلاً، لعدم تحقق قصد التعامل بالحصول على هذه السيارة بالذات، بل أي سيارة لها ذات المواصفات.

(44) لا يُعترض على هذه الصورة بوقوع "ربح ما لم يضمن" من حيث إن المصرف يربح عن شيء لم يملكه أصلاً ولم يدخل في ضمانه، وذلك لأن الربح لم يتحقق بعد، بل سيتحقق بعد تملك السلعة ثم دفعها إلى العميل، أي بعد أن يكون المصرف قد تملك السلعة ودخلت في ضمانه بالقبض، ثم بعد التسليم إلى العميل يبقى المصرف ضامناً ومسؤولاً عن عيوب السلعة.

● لا بدّ من اعتبار المقاصد الشرعية فيما قضت به الشريعة من أحكام مالية، فإنما ذلك لمراعاة مصالح العباد، وعدم الاعتداد بالمقاصد قد يؤدي إلى تجاوز لها بتحليل المحرم أو تحريم الحلال.

● تردد غايات النهي عن تأجيل البدلين إلى قطع السبيل إلى التحايل على الربا أو المضاربات السعرية القمارية التي تضر بالمتعاقدين وباقتصاد الناس ومعاشهم.

● توجي غايات الشريعة ومقاصدها في الأحكام المرتبطة بتأجيل العوضين بإمكان التجوز في قضية تثبيت سعر الصرف لأغراض التحوط في أيامنا، وقضية بيع حلي الذهب، وقضية تأجيل العوضين في المراجعة، وذلك بشروط تنفي الإضرار المرتبطة بالأصل بقضية تأجيل البدلين في المعاوضات.

● يوجّه البحث إلى الحاجة إلى إعادة النظر في تفريق الاجتهادات الفقهية المعاصرة على نحو غير معقول المعنى في اشتراط الملك قبل التعاقد بين الإجارة الموصوفة في الذمة، وبين بيع المراجعة للأمر بالشراء عندما يقع على سلع غير معيّنة.

● يوجّه البحث إلى الحاجة إلى إعادة النظر في تفريق الاجتهادات الفقهية المعاصرة على نحو غير معقول المعنى بين التطبيق المصرفي لعقد الاستصناع وبين البيع العادي، ومنه المراجعة، في جواز بيع المعدوم الموصوف في الذمة مع وقوع تأجيل البدلين.

البيع بعامة وقوفاً عند النهي عن ربح ما لم يُضمن⁽⁴⁵⁾، أكثر من الالتزام بأي شكليات سابقة؛ لا ينكر هذا اقتصادي، أو تاجر ممارس، أو متعامل، أو مصرفي. فأكثر الاعتراضات التي تأتي على المراجعة تتعلق باقتصار دور المصرف الإسلامي على دفع الثمن دون تحمله لما وراء ذلك حقيقةً، ومع تحمل المصرف لهذه المسؤولية التي نقول ينتفي وجه الاعتراض إن كان المصرف مستعد فعلاً لتحمل تبعات البيع.

الخاتمة والنتائج

دلّ الكلام السابق على وجوب إعادة النظر في بعض الاجتهادات المعاصرة المتعلقة بقضية تأجيل البدلين، ووجوب بنائها على مقاصد الشريعة الإسلامية من الأحكام المرتبطة بالمسألة، ولا سيما أن الاجتهادات المعاصرة في المسألة لم تكن معقولة المعنى في بعض الحالات، ففيها التفريق بين متماثلات حكم بحرمة بعضها وحلّ بعضها الآخر، وفيها أيضاً ما حكم بحله وهو توأم ما قُطع بحرمة. والحق أن بناء الأحكام على المقاصد ومراعاة تطور الأعراف يستدعي دائماً إعادة النظر في الاجتهادات الفقهية بما لا يعارض نصوص الشريعة القطعية ومقاصد أحكامها.

والمرتجى أن يستمر تمحيص نحو هذه القضايا في الفقه المالي والعمل المصرفي الإسلامي بغية تنقيح هذه الصناعة، وإضافة المرونة اللازمة إليها، وتنقيتها من الشوائب التي لا يخلو عنها كل عمل جديد. ويسجل البحث النتائج الآتية:

(45) تقدم ذكر النص (الحديث) الذي يشمل النهي عن ربح ما لم يُضمن في الهامش رقم (27) من هذا البحث.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

- الأبادي، محمد شمس الحق (1410هـ) عون المعبود. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن القيم (1973م) إعلام الموقعين. بيروت: دار الجيل.
- ابن الهمام (د.ت.) فتح القدير. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- ابن تيمية (د.ت.) القواعد النورانية. الرياض: دار ابن الجوزي.
- ابن جزي (د.ت.) القوانين الفقهية، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن رشد (الحفيد) (د.ت.) بداية المجتهد ونهاية المقتصد، بيروت: دار الفكر.
- ابن عابدين (1407هـ)، حاشية رد المحتار على الدر المختار (ط2). بيروت: دار إحياء التراث العربي، (،).
- ابن قدامة (أبو محمد عبد الله) (د.ت.) الكافي في فقه الإمام أحمد (ط5). بيروت: المكتب الإسلامي.
- ابن قدامة (موفق الدين) (د.ت.) المغني (ط1). بيروت: دار الفكر.
- ابن ماجة (د.ت.) السنن. بيروت: دار الفكر.
- ابن مازة (د.ت.) المحيط البرهاني. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن نجيم (د.ت.) البحر الرائق، بيروت: دار المعرفة.
- أبوداود (د.ت.) سنن أبي داود، بيروت: المكتبة العصرية.
- أبوزيد، عبد العظيم (2004م) فقه الربا (ط1). بيروت: مؤسسة الرسالة ناشرون.
- البجيرمي (1987م) حاشية البجيرمي. بيروت: دار المعرفة.
- البخاري (د.ت.) صحيح البخاري. دمشق: دار العلوم.
- المهوتي (د.ت.) شرح منتهى الإرادات. بيروت: دار الفكر.
- البيهقي (1414هـ) سنن البيهقي، مكة المكرمة: مكتبة دار الباز.
- الترمذي (د.ت.) سنن الترمذي. القاهرة: دار الحديث.
- الحاكم (1986م) المستدرک على الصحيحين (ط1). بيروت: دار المعرفة.
- الدار قطني (1996م) سنن الدار قطني (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.
- الدسوقي (د.ت.) حاشية الدسوقي (طبعة عيسى البابي الحلبي). القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.
- الرملي (د.ت.) نهاية المحتاج. بيروت: دار الفكر.
- السيوطي (1403هـ) الأشباه والنظائر (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.
- الشوكاني (د.ت.) نيل الأوطار. بيروت: دار الفكر.
- الطبراني (د.ت.) المعجم الكبير. بيروت: دار التراث.
- الكاساني (1982م) بدائع الصنائع (ط2). بيروت: دار الكتاب العربي.
- مجمع الفقه الإسلامي الدولي (1992م) قرار رقم 63، (1/7) بشأن الأسواق المالية.
- مجمع الفقه الإسلامي الدولي (1992م) قرار في موضوع الاستصناع، رقم 65 في دورة مؤتمره السادس بجدة من 7-12 ذي القعدة 1412 الموافق 9 – 14 أيار (مايو) 1992م.
- مجمع الفقه الإسلامي الدولي (1998م) قرار رقم: 102 (11/5) [1] بشأن الإلتجار في العملات.
- مجمع الفقه الإسلامي الدولي (2009م) قرار في تحريم التورق المصرفي، رقم 179 (19/5) بشأن التورق في دورة رقم 19 المنعقدة في الشارقة، في أبريل 2009م.
- المرغيناني (د.ت.) الهداية (مطبوع بهامش فتح القدير) بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- مسلم (د.ت.) صحيح مسلم، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي). (1437هـ) النص الكامل للمعايير الشرعية، البحرين: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات.

Translation of Arabic References

- Abadi, Muhammad Shams al-Haq** (1410) *'Awn al-Ma'bud*. Beirut: Dar Al-ilmiya
- Abozaid, Abdulazeem** (2004) *Fiqh Al-riba* (Jurisprudence of Riba) (Vol.1). Beirut: Mu'assat arrisalah al=Nashirun.
- Abu Dawud** (nd) *Sunan Abu Dawud* (The Collection of Ahadith by Abu Dawood). Beirut: al-Maktabah al-Asriya.
- Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI)**. (1437H). *Al-Nas Al-Kamil, Li Al- Mayyir Al-Shariyyah*. Bahrain: AAOIFI.
- Al-Bahouti** (nd) *Sharh Muntaha al-Iradaat* (Explanation of the ultimate of wants). Beirut: Dar al-Fikr.
- Al-Bayhaqi** (1414) *Sunan al-Bayhaqi* (A collectdion of ahadith by Bayhaqi). Makkah al-Mukarramah: Maktabah Dar al-Baaz.
- Al-Bujairimi** (1987) *Hashiya al-Bujairimi* (Bujairimi footnotes). Beirut: Dar al-Ma'rifa.
- Al-Daraqutni** (1996) *Sunan Dar Qutni* (A compilation of ahadith by Dar Qutni) (Vol.1). Beirut: Dar al-Kutub al-ilmiyya.
- Al-Hakim** (1986) *Al-Mustadrak ala Sahihain* (A completion of Sahihain) (Vol.1). Beirut: Dar al Ma'rifa.
- Al-Marghinani** (nd) *Hidaya* (The Guidance). (*mutbu' bi Hamish fath al-Qadir*). (Printed on the footnotes of the book The Opening from the All-Powerful)
- Al-Ramli** (nd) *Nihayat al-Muhtaj* (The end of the Seeker). Beirut: Dar al-Fikr
- At-Tabarani** (nd) *Al-Mu'jam al-Kabir* (The Macro thesaurus). Beirut: Dar Atturath
- Bukhari** (nd) *Sahih Bukhari* (The Authentic Ahadiths by Bukhari). Damascus: Dar al-Uloom.
- Dasuqi** (nd) *Hashiyat Dasuqi* (Eisa al-Babi al=Halabi edition). Cairo: Dar Iyah al=Kutub al-Arabia.
- Ibn Abidin** (1407) *Hashiyat Radd al-Muhtar ala ad-Dur al-Mukhtar* (The answer to the Baffled over
- Ibn Humam** (nd) *Fateh al-Qadeer* (The Opening from the All-Powerful). Beirut: Dar Ihya al-Thurath al-Arabi.
- Ibn Juzayy** (nd) *Al-Qawaneen al-Fiqhiyya* (The Judgements of Fiqh). Beirut: Dar al-Kutub al-ilmiyya.
- Ibn Majah** (nd) *Sunan* (The collection of ahadith by Ibn Majah). Beirut: Dar al-Fikr.
- Ibn Mazzah** (nd) *Al- Muhit al-Burhani* (The Ocean of Proof). Beirut: Dar al-Kutub al-ilmiyya.
- Ibn Najim** (nd) *Al-bahr al-Raiq* (The lucid sea). Beirut: Dar al-Ma'rifa
- Ibn Qayyim** (1973) *I'lam al-Muwaqqi'in 'an Rabb al'Alamin* (Information for those who write on behalf of the Lord of the Worlds). Beirut: Dar al-jeel.
- Ibn Qudamah** (nd) *Al-Kafi fi Fiqh al-Imam Ahmed bin Hanbal* (The sufficient in the Jurisprudence of al-Imam Ahmed bin Hanbal). (Vol.5). Beirut: al-Maktab al-Islami.
- Ibn Qudamah** (nd) *al-Mughni* (The Enricher) (Vol.1). Beirut: Dar Fikr.
- Ibn Rushd** (nd) *Bidayat al-Mujtahid* (The Distinguished Jurist's Primer). Beirut: Dar Fikr
- Ibn Taymiya** (nd) *al-Qawa'id al-nuraniyah* (The Luminous Rules). Riyadh: Dar Ibn Jawzi
- International Islamic Fiqh Academy (IIFA)** (1992) No. 63 (1/7) The Resolution on Financial Market.
- International Islamic Fiqh Academy (IIFA)** (1992) The Resolution on the subject of manufacture contracts (*Istisna'a*) in its 6th session held in Jeddah from 7-12 Dhul Qi'da 1412 H (9-14 May 1992).
- International Islamic Fiqh Academy (IIFA)** (1998) No. 102 (5/11) The Resolution on currency trading.
- International Islamic Fiqh Academy (IIFA)** (2009) The Resolution in relation to the prohibition of Organized *Tawarruq* number179 (19/5) in its 19th session which was held in Sharjah in April 2009.
- Kasani** (1982) *Bada'i al-Sana'i* (Vol.2) Dar al-Kitab al-Arabi
- Muslim** (nd) *Sahih Muslim* (The compendium of Authentic Ahadith by Muslim). Beirut: Dar Ihya al-Thurath al-Arabi.
- Shaukani** (nd) *Nail al-Awtaar* (Attaining Wants). Beirut: Dar al-Fikr
- Suyuti** (1403) *Al-Ashbah wan Nazahair* (The similar and cognate) (Vol.1). Dar al-Kutub al-Ilmiyya.
- Tirmidhi** (nd) *Sunan Tirmidhi* (A collection of Ahadith by Tirmidhi). Cairo: Dar al-ahadith.

يحمل الدكتور عبدالعظيم أبوزيد ثلاث شهادات ليسانس: في الشريعة، واللغة العربية، والأدب الإنجليزي، ودبلومي الدراسات العليا: في الفقه الإسلامي، والعلوم الإنسانية، وماجستير ودكتوراه في الفقه المالبي من كلية الشريعة بجامعة دمشق. يعمل حالياً أستاذًا مشاركًا في كلية الدراسات الإسلامية بجامعة حمد بن خليفة في قطر، وأستاذ زائر في بعض الجامعات الكندية. وقبل ذلك عمل أستاذًا مساعدًا في كلية الشريعة، جامعة دمشق منذ عام 2001م ومعار حالياً، وأستاذ محاضر في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا منذ عام 2005م إلى 2007م، ثم خبير ومدرّب شرعي لدى مصرف الإمارات الإسلامية، ومستشار شرعي لبعض المؤسسات المالية، ومدير قسم الشريعة لمصرف اليسر الإسلامي في عُمان. له سبع كتب منشورة في موضوع الفقه المالبي والتطبيقات المصرفية، أهمها كتاب فقه الربا الذي يربو على 600 صفحة. وله أيضاً نحو ثلاثين بحثًا محكمًا منشورًا باللغتين العربية والإنكليزية في موضوعات التمويل الإسلامي والسياسة الشرعية الاقتصادية. وله مقالات عديدة باللغتين العربية والإنكليزية منشورة في الصحف، والمجلات المتخصصة بأمور التمويل والصيرفة الإسلامية، وقدم ورقات عديدة في مؤتمرات دولية ومحلية.

البريد الإلكتروني: abozaid.abdulazeem@gmail.com

Maqasid-based Analysis of Deferring Both Counter Values in Financial Transactions and Its impact on Contemporary Applications

Abdulazeem Abozaid

*Associate Professor at the Faculty of Islamic Studies
Hamad Bin Khalifa University, Qatar;
and Visiting Professor at Saint-Boniface University, Canada*

ABSTRACT. *Shari'ah* texts forbid the postponement of the counter values in financial transactions. However, some contemporary jurisprudential opinions abide by this prohibition without attempting to rationalize it, and sometimes despite their apparent abidance by the prohibition, the same opinions violate the prohibition by allowing stratagems that will lead to the same result of postponement of the counter values. This indicates, in large part, the need to postpone the two counter values in our modern financial transactions, but not in all applications. Nevertheless, this need is not realized in many applications in which the postponement of the alternatives is called for, but on the other hand, it is evident and justified in some other applications. This paper comes to analyze the Shariah objectives of the prohibition of such transactions, and then to investigate the contemporary applications that relate to this prohibition. Based on the identified Shariah objectives, and on the extent of the contemporary need to these applications, the paper goes then to use that as criteria to determine the acceptable and the unacceptable applications indicating though their positive or negative effects.

KEYWORDS: deferment of counter values, *Shari'ah* Objectives (*Maqasid*), promise, *Riba* of sale, Islamic finance.

JEL CLASSIFICATION: B590

KAUJIE CLASSIFICATION: B2, C2